نهاية الدولة القومية بعد العولمة: مفاجأة استراتيجية في القرن الحادي والعشرين

After the end of the nation-state of globalization

أ.بركـــة مـــحمد

جامعة سيدي بلعباس

تاريخ الاستلام : 2016/07/14 تاريخ القبول:2016/09/04

Abstract :

The twentieth century was the surprises year, And the use of the term "strategic surprise" became a fashion. The nation-state, which was established in Europe since the sixteenth century and then evolved, became an active element in the field of international relations, From 51 full member in 1945, the number of members of the United Nations Organization rose to 193 in 2011, and there are more if you include entities that declare itself states but is not recognized by the international community. The twentieth century was the century of separation and disintegration, the emergence of several countries that have been created in half century, and this phenomenal growth can point us to think that the concept of nation-state make sure once and for all. But it may not be simple.

Key words: :

strategic surprise- The nation-state- International relations-

إن كان القرن العشرين قرن انتشار الدول القومية، فقد يكون القرن الحادي والعشرين مرحلة إعادة تشكيل الوحدات السياسية إما عن طريق العودة إلى الأشكال القديمة، أو ربما أكثر، من خلال نموذج التهجين خلط الأشكال القديمة والجديدة مع مساعدة التكنولوجيا الحديثة.

هل يحتفظ لنا القرن الحادي والعشرين بمفاجآت على نطاق واسع ؟، أصبح إستعمال مصطلح "مفاجأة استراتيجية" من الموضة. كما هو الحال دائما، فإن المفاجأة هي ما لا يتوقع حدوثه، فيمكن توقع تأثير المناخ، أو أزمة اقتصادية ومالية، لكن لم نكن نتوقع بالضرورة تفكك الدولة، وأكثر من ذلك الدولة القومية[1]، التي أنشئت في أوروبا منذ القرن السادس عشر و تطورت بعد ذلك، حيث أصبحت عنصرا فعالا في مجال العلاقات الدولية[2]، من 51 عضوا كاملا عام

1945، ارتفع عدد أعضاء منظمة الأمم المتحدة إلى 193 عام 2011 [3]، و هناك أكثر إذا احتسبنا الكيانات التي تعلن نفسها دولا لكنها غير معترف بها من قبل المجتمع الدولي. إن القرن العشرين كان قرن الانفصال والتفكك[4]، بظهور العديد من الدول التي تم إنشاؤها في نصف قرن، و هذا النمو الهائل يمكن أن يوجهنا إلى التفكير إلى أن مفهوم الدولة القومية تأكد نهائيا وإلى الأبد. لكن الأمر قد لا يكون بهذه البساطة ...

في الواقع، قد تكون تعاريف الدولة القومية متناقضة. تعرف اليونسكو[5] الدولة القومية باعتبارها التماسك بين الحدود، العرق و الثقافة مع تأكيدها أن هذا لا وجود له... [6]. هذا التعريف يذكر أكثر بكثير المفهوم القديم لـ**الأمة** كما كان في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين. و على عكس ذلك، نهاية الدولة العثمانية و انتهاء الاستعمار عزز بكثير أطروحة **رينان**[7]، الذي يرى في الدول القومية التقاء شعوب من أصول مختلفة، من إقليم و رغبة إلى مجموعة من القيم المشتركة، حسب **رينان** يكون فرنسيا من يعلن فرنسيا و يتواصل في قالب مشترك على أساس الطوعية و الاختيار الحر، "الأمة المختارة" كما يقول ماكس فيبر. هذا الموقف يتعارض مع مبدأ الجنسية عن طريق الدم، أو العرق (النموذج الألماني)[8]. ولكن في نهاية المطاف، و بعد إنهاء الاستعمار، تم فرض أطروحة "**رينان**". وبالتالي ، السكان ، أو "الأمم"، و الذين حاربوا كثيرا على مر التاريخ، وجدت نفسها مرغمة للعيش تحت سقف وطني واحد.

مع بداية القرن الحادي و العشرين، تأثيرات العولمة، الأزمة المالية و الإقتصادية، و حدوث نزاعات داخلية في الدول ترجع إلى انهيار الأنظمة السلطوية الاستبدادية في العديد من الدول، كل هذه الأمور شكلت تحديا للنموذج السابق، و أصبح بقاء الدولة القومية محل تساؤل[9].

لذلك، ربما لا يكون من العجب إذن أن يفشل نموذج الدولة القومية في أحيان كثيرة؛ فمنذ عام 1960، اندلعت أكثر من 180 حربًا أهلية على مستوى العالم. و كثيرًا ما كانت تُعزى

هذه النزاعات الداخلية إلى توترات عرقية و فتن طائفية. و الدول التي تنهار – مثل سوريا في الوقت الحالي – عادةً ما تكون ممزّقة بمثل هذا النوع من العنف العرقي و الطائفي. و بحسب فكرة أن الدولة القومية ينبغي أن تضمّ أمة واحدة فقط، فكثيرًا ما يُلْقَى باللوم في حالات الإخفاق هذه على الإرث الاستعماري الذي جمع بين شعوب كثيرة داخل حدود غير طبيعية. لكن في مقابل كل دولة مثل سوريا أو العراق ثمة دول مثل سنغافورة أو ماليزيا أو تنزانيا، ينسجم أفراد شعبها على نحو جيد، على الرغم من أنهم يتشكَّلون من جماعات «قومية» متعددة. و في ذات الوقت، ألفت الدول التي تضم أعدادًا كبيرة من المهاجرين مثل أستراليا و الأمريكتين أُمَمًا متحدة من تنوُّع أولي ضخم[10].

بطبيعة الحال يمكن القول أن المواطن تربطه بدولته رابطة قانونية (الجنسية)، و رابطة عاطفية (الحب و الولاء للوطن)، و يكون بذلك شعب الدولة. لكن إذا ما وجدت في الجماعة البشرية روابط أخرى معنوية تستند على مقومات معينة، كوحدة الأصل، اللغة، الدين، التاريخ المشترك فسنكون أمام ما يسمى بالأمة.

لكن لاشك أن منظري مقولة الأمة، تحدثوا و أكثرو الحديث عن اللغة بوصفها العامل الأول للهوية القومية[11]، لكن حتى مطلع القرن 19 كان نصف سكان فرنسا لا يتكلمون الفرنسية، و أكثر من نصف سكان إيطاليا لا يتكلمون الإيطالية، و أكثر من ذلك سويسرا التي يتكلم شعبها أربع لغات.

قد يكون أصدق تعريف للأمة هو ذاك الذي اقترحه **رينان** أنها نتاج إرادة مشتركة لا واقع مادي (فالانتماء إلى قوم ليس مسألة عرق بل مسألة إرادة أي الرغبة في العيش المشترك معا داخل حدود معينة).

في الواقع منذ عهد الثورة الفرنسية و الحروب النابليونية، حدث تداخل بين مفهومي الوطنية و القومية. يمكن القول أن الوطنية هي شعور طبيعي لدى الإنسان بحبه لأرضه و ذويه،

أما القومية فهي شعور اصطناعي يقوم أساسا على كراهية الآخرين، لذلك ارتبطت القومية بالعدوانية و أصبحت من المصطلحات غير المرحب بها في أوربا.

القومية فكرة وضعية نشأت أول ما نشأت في البلاد الأوروبية شأن غيرها من الحركات و الأفكار التي تبحث عن التفلت من رابطة الدين و يلاحظ أن دعاتها قد اختلفوا في المفهوم الصحيح لها، هل هي بمعنى تجمع أمة من الناس و ارتباط بعضهم ببعض هدفا و سلوكا و غاية. إما لانتمائهم إلى لغة واحدة – كما يرى القوميون الألمان – و إما لانضوائهم في عيشة مشتركة – كما يرى القوميون الفرنسيون – أم أنها لكليهما. أو أنها لغير ذلك من أمور سياسية و اقتصادية كالاشتراك في المعيشة الاقتصادية كما يرى الماركسيون أو الاشتراك في التاريخ و اللغة في البلد الواحد كما يرى كثير من دعاة القومية العربية ساطح الحصري[12] و من سلك سبيله بحيث يحسون أنهم جميعا كتلة واحدة و أن ما يجري على البعض من آلام و آمال هو ما يجري على الكل فتقوم قوميتهم على هذا المفهوم[13]. يقول برنارد لويس: " فالليبرالية و الفاشية و الوطنية و القومية و الشعوبية و الاشتراكية كلها أوروبية الأصل مهما أقلمها و عدلها أتباعها في الشرق الأوسط"[14].

فالدولة القومية ما قامت قائمتها و لا تحددت حدودها في أغلب الحالات إلا بالحرب، فانجلترا هي بنت الحرب الطويلة ضد الاسكتلنديين و الويلزيين، و فرنسا وريثة حروب الثورة، و الولايات المتحدة الأمريكية تولدت من الحرب ضد الانجليز، الاسبان، الهنود، أما ألمانيا فقد رسمتها الحروب البسماركية.

كما نجد الآن أن تطور الدولة لم يكن منفصلاً بأي حال عن نشوء الكيانات العالمية، فكانت استقلاليتها مرتكزة على مبادئ السيادة الوطنية و المساواة ما بين الدول. لقد شكلت الدولة جزءاً من نظام الدول التي اعتمدت على بناء القواعد و النظم العالمية، و هذا ما أرسته معاهدة وستفاليا عام 1648، و ضمنت حل المشاكل بين الدول إلى أن تركت معظمها و جرى حلها بالعنف،

مع دخول عام 1945، دخلت دول العالم مرحلة جديدة و هي مرحلة الأمن الجماعي الذي أرسته الأمم المتحدة و ضمنت حماية الأمن و السلم الدوليين، لذلك ينظر إلى الأمم المتحدة بأنها "حكومة العالم الحقيقية و التي يتوقع في النهاية أن تحل محل الدول".

هذا من ناحية، من ناحية أخرى ظهرت مجموعة من الكتابات السياسية تؤكد بأن " العولمة السياسة " في الألفية الثالثة هي فوقية «الشرعية الدولية»، مما يتطلب إعادة تعريف " سيادة الدولة " بواسطة قوى العولمة، ليصبح مفهوم الدولة هو تعبير عن الإرادة الجماعية لسكان أي إقليم، لأن وحدة التكوين في العولمة هي «الكوكب». من ناحية ثالثة بدأت مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، تردد أننا نعيش بالفعل عصر "الهويات" و الأصوليات، و العودة إلى ما قبل الإنتماء الوطني، و إن كان قد تبلور هذا الطرح عام 1979 مع " هنري كيسنجر " مستشار الأمن القومي الأمريكي، و وزير الخارجية الأسبق في مرحلة الحرب الباردة. و عقب أحداث سبتمبر 2001، كتب كيسنجر مقالين متتاليين في مجلة شؤون خارجية الأمريكية، نعي فيهما موت معاهدة وستفاليا عام 1648، مؤكدا على أن العالم دخل مرحلة جديدة بظهور التنظيمات المستقلة عن الدولة و القادرة على تهديد الأمن المحلي و العالمي، مما يعني تآكل مفهوم الدولة بالمعني التقليدي، و نهاية التصور القديم لمفهوم السيادة الوطنية[15].

كذلك ترى الأستاذة آن ماري سلوتر[16] أن الهياكل الهرمية تُفسِح الطريق لشبكات عالمية تتكوّن في الأساس من خبراء الدول القومية و بيروقراطييها. على سبيل المثال، تعمل الحكومات الآن عبر شبكات مرنة مثل مجموعة الدول الصناعية السبع (أو الثماني أو العشرين) لإدارة المشكلات العالمية بدرجة أكبر من عملها من خلال الهيكل الهرمي للأمم المتحدة .

و من وجهة نظر البروفيسور إيان جولدن[17] فإن مثل هذه الشبكات ينبغي أن تَظهَر. و يعتقد أن المؤسسات القائمة – مثل وكالات الأمم المتحدة و البنك الدولي – عاجزة من الناحية البنيوية عن التعامل مع المشكلات التي تنشأ من العلاقات العالمية المتبادلة؛ مثل: عدم الاستقرار

الاقتصادي، و الأوبئة، و التغير المناخي، والأمن الإلكتروني، و يرجع ذلك جزئيًا إلى أن هذه المؤسسات هي هياكل هرمية من الدول الأعضاء التي تعجز هي نفسها عن التعامل مع هذه المشكلات العالمية، و يستشهد جولدن بقول سلوتر: «إن المشكلات الشبكية تتطلب استجابة شبكية»[18].

ستكون خلاصة القول حسب ما جاء به Thierry Wolton[19] في كتابه "نهاية الأمم" La Fin des Nations، الصادر عام 2002، أن القومية قد أدت وظيفتها، و إن كانت وظيفة غير مشرفة، و قد آن الأوان لتغادر مسرح التاريخ. فمع بداية عصر العولمة لم يعد ثمة وجود لا لاقتصاد قومي محض، و لا لثقافة قومية محضة، و لا لقانون قومي محض، و لا لإعلام قومي محض، فالدولة القومية كانت تمثل خط الدفاع الأخير أمام مد العولمة.

الآن شئنا أم أبينا، قد تكون مجتمعاتنا في طور مرحلة انتقالية، إلا أنه ليس بإمكاننا بعدُ أن نتخيّل عدم وجود بلدان، و لكنّ إدراك أن هذه البلدان كانت حلولًا مؤقتة لمواقف تاريخية معينة يمكنه فقط أن يساعدنا على التعامل مع الانتقال إلى أية مرحلة نحتاج إليها فيما بعدُ. و سواء أكانت بلداننا تحتمل أم لا، فإن الهياكل التي ندير شئوننا من خلالها تنتظر تغييرًا؛ لذا فقد حان الوقت لنبدأ التخيُّل.

---

[1] أصبحت الدولة صاحبة السيادة المطلقة التي لا تعلوها سيادة، و السيادة هي السند القانوني الذي تستند عليه الدولة في مباشرة صلاحياتها الداخلية و الخارجية، و هي السلطة العليا التي لا تعادلها سلطة أخرى، و التي تسمح للدولة بممارسة وظائفها و اختصاصاتها داخل إقليمها الوطني أو مجالها الجغرافي بشكل انفرادي، كما تعني السيادة: الاستقلال التام عن الدول الأخرى بحيث لا يتم تلقي الأوامر و التعليمات من سلطة خارجية.

[2] لقد كانت اتفاقية وستفاليا لعام 1648 الأساس في تأسيس الدول القومية واندماج مكونات كل دولة معا في إطار علاقات متساوية بينها على قاعدة المواطنة داخل الدولة الواحدة من جانب، وعلي قاعدة الاستقلال بين الدول القومية من جانب آخر. أنظر في ذلك : مايكل هاردت، أنطونيو نيغري تعريب فاضل جتكر. الإمبراطورية –إمبراطورية العولمة الجديدة–، الطبعة الأولى، 2002، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ص23 و ما بعدها، ص150 و ما

بعدها.

[3] انفصلت جمهورية جنوب السودان رسميا عن السودان في 9 تموز/يوليه 2011 كنتيجة للاستفتاء الذي جرى تحت رقابة دولية في كانون الثاني/يناير 2011، وتم قبول جنوب السودان كدولة عضو من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 تموز/يوليه 2011. عن الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة : www.un.org

[4] أنظر : La planète émiettée, morceler et lotir, un nouvel art de dominer, Arléa, Paris, 2002, p.32

[5] تأسست منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (يونسكو) عام 1945، و هي تتألف من 193 دولة عضوا بعد انضمام جنوب السودان إليها، إضافة إلى ثمانية أعضاء منتسبين. تنتمي منظمة اليونسكو إلى عائلة الأمم المتحدة وتشاطرها مُثلها وأهدافها أي: السلام والأمن، والعدالة وحقوق الإنسان، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة.

يقع مقر اليونسكو في العاصمة الفرنسية باريس، في مبنى حديث واستثنائي افتتح عام 1958، لكن أعيد ترميمه في المدة الأخيرة. وللمنظمة أيضا أكثر من 50 مكتبا ميدانيا في جميع أنحاء العالم. كما تنشط المنظمة في مجالات متعددة منها الثقافة، والتربية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإجتماعية والإنسانية والاتصال والمعلومات. وفي كل من هذه المجالات تسعى المنظمة لتحقيق أهداف سطرتها لنفسها. أنظر محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، طبعة ثانية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1982. ص 437.

[6] التعريف و الصفحات التي خصصتها منظمة اليونسكو لمفهوم الدولة بشكل خاص معقدة نوع ما. فهي تعرض صحة دولة اليوم للجدل « L'état-nation est un domaine dans lequel les frontières culturelles se confondent aux frontières politiques. L'idéal de l'état-nation est que l'état incorpore les personnes d'un même socle ethnique et culturel. Cependant, la plupart des états sont polyethniques ».

و الدولة القومية أيضا « existerait si presque tous les membres d'une seule nation était organisés en un seul état, sans autre communautés nationales présentes. Bien que le terme soit souvent usité, de telles entités n'existent pas ».

إن الأمة بالتفكير الحديث هي نتاج القرن 19. منذ العصر الحديث، تعرف الأمة بأنها ذلك المجتمع السياسي الذي يضمن شرعية الدولة في أراضيها، و تحول الدولة إلى دولة كل مواطنيها. إن مفهوم الدولة القومية يركز و يصر على ذلك

التحالف الجديد بين الأمة و الدولة. ومن المفترض أن تقوم الجنسية بربط المواطن بالدولة و امتيازات السياسات الاجتماعية لدولة الرفاه.

أنظر: www.unesco.org/new/fr/social-and-human-sciences/themes/international-migration/glossary/nation-state/

[7] أرنست رينان ولد في 28 فبراير 1823 و توفي عام 1892، مؤرخ و كاتب فرنسي اشتهر بترجمته ليسوع التي دعا فيها إلى نقد المصادر الدينية نقدًا تاريخيًا علميًا و إلى التمييز بين العناصر التاريخية و العناصر الأسطورية الموجودة في الكتاب المقدس. اشتهر أيضًا بتعريفه للقوم وخاض نقاشًا حادا مع المفكرين الألمان الذين كانوا يرون سكان منطقتي الألزاس و اللورين (الفرنسيتين اللتين كانت ألمانيا تحتلها منذ 1870) ألمان من حيث العرق فردّ رينان قائلا إن الانتماء إلى قوم ليس مسألة عرق بل مسألة إرادة و وصفه بالاستفتاء. فلا يزال هذا التعريف للقوم يلعب دورًا كبيرًا في تصور الفرنسيين لشعبهم و هويتهم. فلذلك أصبح رينو رمزًا من رموز فرنسا الجمهورية العلمانية القومية و أطلق اسمه على كثير من المدارس و المباني العمومية.

[8] « Il n'y a rien de commun entre la conception anglaise, américaine et française de la nation étroitement associée à l'élaboration d'un Bill of Rights, depuis l'exemple anglais de 1689, et que Dominique Schnaper a justement défini comme la communauté des citoyens et l'idée de Volk qui unit l'idée de nation et celle de peuple, une définition ethnique et une définition politique de la nation. » Alain Touraine, « Le nationalisme contre la nation » in Pierre Birbaum (dir.), Sociologie des nationalismes, PUF, Paris, 1997, p. 408. Voir aussi Jean-Luc Chabot, Le nationalisme, PUF « Que sais-je ? », Paris, 1986.

[9] « La mondialisation alimenterait la crise de l'Etat-nation en remettant en cause d'une part les fonctions générales de l'Etat et, d'autres part, les dimensions de la nation. L'Etat devrait être plus « modeste » et déléguer à d'autres formes de gouvernance, locales ou globales, une partie de son domaine y compris certains de ses droits. » Jean-Marc Siroën, « L'Etat-nation survivra-t-il à la mondialisation ? »

dauphine.fr/siroen/epi.pdf, p. 12 ; parution papier in : P. Berthaud & G. Kebabdjian (éds.), La question politique en économie internationale, Paris, La Découverte, 2006.

[10] ديبورا ماكنزي، نهاية الدولة القومية: هل ثمة بديل؟، مجلة نيوساينتيست، المجلد 223، العدد 2985، 3 سبتمبر 2013، ص30 –37، ترجمة سارة عادل، 1 فبراير 2015.

وحدة اللغة بين فرنسا و بلجيكا، بين اسبانيا و دول أمريكا اللاتينية، بين البرازيل و البرتغال لم تجعل منهم أمة واحدة.[11]

[12] مفكر سوري/عراقي و أحد مؤسسي الفكر القومي العربي، و هو أحد الدعاة و المصلحين القوميين الذين زخر بهم المشرق العربي ممن تبنوا الدعوة إلى القومية العربية.

[13] الموسوعة الميسرة في الأديان و المذاهب و الأحزاب المعاصرة، إشراف و تخطيط و مراجعة د. مانع بن حماد الجهني، المجلد الأول، الطبعة الرابعة، دار الندوة العالمية للطباعة و النشر، الرياض، 1999، ص 447، 448.

[14] برنار لويس (الغرب والشرق الأوسط)، ترجمة نبيل صبحي، لا ذكر للناشر ،بيروت، 1965، ص 2.

[15] عصام عبد الله، نهاية الدولة القومية، صحيفة المؤتمر، العدد 2983، 05 حزيران 2014.

[16] أستاذة العلوم السياسية بجامعة برينستون، ومساعد وزير خارجية الولايات المتحدة سابقًا.

[17] مدير كلية أكسفورد مارتن بجامعة أكسفورد، التي تحلل مشكلات عالمية.

[18] ديبورا ماكنزي، مرجع سابق.

[19] كاتب فرنسي في مجال العلاقات الدولية.